

مابعد البابا شنودة

■ ■ ■ الأقبليات.. المشكلة والحل

oboiikan.com

ما بعد البابا شنودة

الحديث هذه الأيام يتصاعد حول صحة البابا شنودة، وهل اقترب من النهاية؟
بديهي أن الأعمار بيد الله تعالى، ولكن القدر المتيقن منه هنا هو أن هناك تدهورا
فى قدرات البابا شنودة الصحية، وأن هذا يؤثر على قدرته على الإمساك بكل خيوط
المسئولية داخل الكنيسة المصرية، وهو أمر جديد على الكنيسة فى ظل البابا شنودة.

فقد اعتاد الرجل أن يمكس بكل خيوط الأمور، واستطاع أن يحقق كاريزما قبطية
تميزة وأن يفرض نفسه على الشأن القبطي المصري داخل الكنيسة وخارجها...
وهذه فرصة للحديث عمن يخلف البابا شنودة فى حالة موته، لأنه من المعروف أن
منصب البابا يظل مرتبطا بالشخص الذى تم اختياره حتى يموت ولا يمكن تغييره
بقرار سياسي أو كنسى طالما ظل مرتبطا بالكروسي.

وحتى الرئيس السادات عندما أراد الإطاحة بالبابا شنودة عام ١٩٨١ فى إطار
مايسمى بقرارات سبتمبر ١٩٨١ لم يجد طريقه إلى ذلك إلا شلحه عن كرسى
البابوية فقط وليس عزله وتعيين كاهن آخر مكانه.

على أى حال فإن البابا شنودة شخصية قوية يتمتع بكاريزما كبيرة وقد ظل
بطريركا للكنيسة المصرية "بطريرك الكرازة المرقسية" أى كنيسة القديس مرقس،
الأرثوذكسية التى تضم المسيحيين الأرثوذكس الشرقيين خاصة فى مصر وأفريقيا
وبعض بلاد المهجر، منذ اعتلائه المنصب عام ١٩٧١ خلفا للبابا كيرلس السادس،
والبابا شنودة هو البطريرك رقم ٧١١ فى تاريخ الكنيسة المصرية، ولا شك أن فترة
رئاسته للكنيسة شهدت العديد من التطورات الإيجابية والسلبية.

إلا أن السمة الرئيسية لتلك الفترة كانت الارتباط القوي بشخصية البابا، وأنه استطاع أن يمسك بكل الخيوط، ويربط الكنيسة بشخصه بصورة واضحة، ولا شك أن فترة رئاسة البابا شنودة للكنيسة اختلفت اختلافا نوعيا عن الفترة السابقة فترة البابا كيرلس.

البابا المختلف الظرف الذاتي والموضوعي

ويرجع هذا الاختلاف إلى عاملين أساسيين هما شخصية البابا شنودة القوية، واختلاف الظرف السياسي والاجتماعي المصري والعربي والدولي في فترة حكم البابا شنودة، فقد شهدت تلك الفترة تطورا داخليا مصريا، باتجاه الانفتاح الاقتصادي ثم التحالف المصري الأمريكي، وتوقيع اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني عام ١٩٧٨ والصدام مع الدول العربية، ثم نهاية عصر السادات وصعود الرئيس مبارك للسلطة، ثم تتابع انقراط الصمود العربي باتجاه التطبيع السري أو العلني مع الكيان الصهيوني. وسقوط الاتحاد السوفيتي السابق، وانفراد أمريكا بالهيمنة على العالم.

وترجمة ذلك بالنسبة للأرثوذكس في مصر هو تغيير الوضع الاقتصادي والاجتماعي الداخلي وضعف قبضة الدولة وخاصة في المجال الفكري ومن ثم أصبحت هناك أفكار تعادى سياسة الدولة أو لا ترتبط بها.

ومن ثم وجود ولاءات دينية أو طائفية عابرة للدولة، وكذا تقلص مساحة الطبقة الوسطى المصرية، ووجود عامل خارجي يمكن له أن يلعب على الوتر الطائفي، أو يمكن للقوى الطائفية أن تستفيد به في تعظيم قيمتها ومكاسبها داخليا ويمكن أن نقول أن هناك عددا من التميزات ارتبطت بالبابا شنودة وفترة رئاسته للكنيسة على النحو التالي:

- زيادة ارتباط المسيحيين الأرثوذكس بالكنيسة، لغياب أو ضعف الدور السياسي للدولة، أو لشخصية البابا نفسه أو لوجود ظروف دولية تدفع في هذا الاتجاه.

- ظهور أحداث فتنة طائفية متكررة، بل يمكن أن نقول أن الفتنة الطائفية تحولت من ظاهرة عابرة إلى أزمة بنيوية.

- تدخل البابا شنودة شخصيا فى الشأن السياسى العام والخاص، بمعنى أن البابا خالف تقاليد الكنيسة المصرية التاريخية والتي تميز بها بصورة خاصة البابا كيرلس فى عدم التدخل فى السياسة، والاهتمام فقط بالشأن الروحى المسيحى الأرثوذكسى.

وكان لذلك آثار كبيرة على الشأن المصرى حيث أصبح المراقبون ينظرون إلى الكنيسة كحزب سياسى يضم كل الأرثوذكس بقيادة البابا شنودة.

- زيادة نفوذ ما يسمى بأقباط المهجر، نظراً لاتساع أهمية الإعلام والتداخل الدولى وكون العالم أصبح قرية إلكترونية صغيرة وكذا نظراً للنفوذ المالى لهؤلاء، وأيضاً لتلقيهم الدعم المباشر وغير المباشر من المنظمات أمريكية وأوروبية أحياناً صهيونية.

وهكذا فنحن أمام شخصية قوية، حكمت الكنيسة لمدة طويلة - حتى الآن ٣٥ عاماً - أحدثت تغييرات قوية فى البنيان الكنسى التقليدى، و شهدت تغييرات درامية على الصعيد المصرى والعربى والعالمى.

ومن ثم فإن غياب مثل هذه الشخصية سوف يكون له تأثير كبير على الواقع الكنسى المصرى وربما الواقع الاجتماعى والسياسى المصرى، وبديهي أن الشخصيات القوية عندما تحكم مؤسسات معينة لمدة طويلة، فإن غيابها يحدث نوعاً من الهزة وأحياناً التفكيك فى تلك المؤسسة، وهذه حقيقة يعترف بها علم الاجتماع السياسى، ولكن لكل حقيقة بالطبع استثناءات.

وعلى كل حال فإن من المتوقع حدوث هزة كبيرة فى الكنيسة المصرية بغياب البابا شنودة، لأنه من الصعب أولاً أن يخلف البابا شخصية قوية قادرة على فرض طاعتها السرية والعلنية على كل أتباع الكنيسة مثل البابا شنودة، وثانياً لأن هناك قوى وتيارات وأحوالاً استجذبت وكلها تتربص بتلك اللحظة للإسكاف بأكبر قدر من خيوط الأمور ومن ثم الاستفادة بها.

ثلاثة اتجاهات تتطلع إلى قيادة الكنيسة

يبلغ المسيحيون المصريون عموماً حوالي ٦٪ من سكان مصر وفقاً للإحصاءات

الرسمية، ولكن هناك من يقول أن النسبة أقل من ذلك، آخرون يقولون - خاصة داخل أوساط الكنيسة - أن النسبة تبلغ ١٠٪ ولكن على كل حال فإن النظرة العلمية تقول أن النسبة الرسمية المعلنة من أجهزة الإحصاء المصرية صحيحة إلى حد كبير، لأن التعدادات السابقة حتى في عصر الاحتلال الإنجليزي كانت تقترب من ذلك.

وبديهى ان النسبة تقل باطراد لأسباب الهجرة، وأسباب تنصل بارتفاع سن الزواج عند المسيحيين وعدم وجود تعدد زوجات.. الخ.

وبيلغ الأرثوذكس من مجموع المسيحيين النسبة الأكبر حوالى ٩٠٪ من المسيحيين المصريين" وتبلغ عدد الكنائس فى مصر ١٦٨٣ كنيسة رسمية بالإضافة إلى ٧١٧ كنيسة جارى حصولها على التراخيص أى أن العدد الكلى حوالى ٢٤٠٠ كنيسة.

ووفقا لتقاليد الكنيسة المصرية فإن انتخاب البابا يكون عن طريق القانون الصادر عام ١٩٧٥ والذي تم على أساسه انتخاب البابوين الأخيرين "كيرلس - شنودة" وتنص لائحة ذلك القانون على أن يصوت على المرشحين للمنصب أعضاء المجمع المقدس المكون من الأساقفة في الداخل والمهجر، وكذا وجهاء الأقباط في كل مدينة تقع فيها مطرانية.

ويقدر البعض عدد من لهم حق التصويت على البابا حاليا بحوالى ٢٠٠٠ شخص، ويتم اختيار أعلى ثلاثة من المرشحين حصولاً على الأصوات، ثم يكتب اسمهم فى أوراق ثم توضع فى صندوق صغير، فى غرفة مظلمة، ثم يقوم أحد الأطفال بسحب ورقة واحدة من الصندوق، ومن يخرج اسمه فى هذه الورقة يكون هو البابا، ويصدر رئيس الجمهورية قرارا بترسيمه بابا للكنيسة، ولا يحق له عزله بعد ذلك.

ويمكننا أن نرصد ثلاثة اتجاهات تتصارع للفوز بمنصب البابوية وبديهي أن هناك تداخلات وتقاطعات داخل هذه الاتجاهات وبعيدا عن الخوض في أسماء من يمثلون تلك الاتجاهات أو من سيقع عليه الاختيار داخل كل اتجاه لدفعه للترويج لمنصب البابوية، فإن تلك الاتجاهات تتمثل في :

مرشح مجموعة البابا نفسه، وبديهي أن تلك المجموعة تمتلك الكثير من الصلاحيات والأصوات بحكم سيطرتها على الكرسي لمدة طويلة، وهناك اتجاه يتمثل في التيار المنفتح على أمريكا والمهجر. وهذا يتمتع بنفوذ كبير أيضا نظراً للدعم المالي والسياسي الذي يتلقاه من المهجر.

وهذا الاتجاه سيدفع الكنيسة بالطبع في اتجاه العولمة والأمركة وعدم معارضة إسرائيل، وهو اتجاه خطير بالطبع ولكنه حتى الآن لا يملك فرصة للنجاح اللهم إلا إذا تم ضخ أموال وإحداث نوع من الاختراق لأصحاب الأصوات التي من حقها التصويت على المرشحين.

وهناك اتجاه ثالث يرى ضرورة عودة الكنيسة إلى سابق عهدها في الاقتصاد على الأمور الروحية وعدم ممارسة السياسة، وأن سلوك البابا شنودة السياسي قاد الكنيسة والمسيحيين الأرثوذكس إلى مجموعة من الأزمات بلا داع ولا ضرورة.

وأن من الخطر المراهنة على المشروع الأمريكي بل يجب الانحياز إلى المشروع الوطني والانفتاح على القوى السياسية المصرية - حكومة ومعارضة - وهذا الاتجاه بالطبع يحظى برضا المؤسسات السيادية المصرية.

وهذه بلا شك لا تملك أصواتا داخل المجمع الانتخابي الأرثوذكسي، ولكنها تملك نفوذا غير منظور يمكن أن يؤثر تأثيرا كبيرا على العملية الانتخابية.

ويمكننا أن نتوقع صراعا ساخنا، علينا ومستترا بين تلك التيارات والاتجاهات،

وبين اتجاهات أخرى قد تبرز لإحداث نوع من التوازن أو حدوث انشقاقات أو تغير طبيعة المعركة من معركة بين اتجاهات سياسية وفكرية إلى اتجاهات تمثل جهات أو مناطق أو أجيالا داخل الكنيسة.

وعلى نتيجة ذلك الصراع سوف تتحدد الكثير من الأمور والقضايا، وسوف يكون لها تأثير كبير على مستقبل الكنيسة المصرية، وعلى شكل الحياة السياسية في مصر لفترة غير قصيرة قادمة.